رأي القدس

مبادرة مبارك الجديدة

■ اعلن الرئيس حسني مبارك امس انه تقدم بمبادرة لحل القضية الفلسطينية تشاور حولها مع بعض الجهات العربية، وسيحملها وفد مصري الى واشنطن الشهر المقبل.

الرئيس مبارك، ومثلما جاء في التصريحات التي نشرتها صحيفة «الاهرام» يوم امس، لم يكشف عن تفاصيل هذه المبادرة ولا الجهات العربية او الفلسطينية التي تشاور معها قبل بلورتها في الصيغة النهائية.

وما تمكن قراءته من خلال هذه التصريحات وتوقيت اطلاقها، هو ان هذه المبادرة جاءت بعد الزيارة الاخيرة التي قامت بها السيدة كوندوليزا رايس وزيرة الخارجية الامريكية الى المنطقة لحشد الدعم لاستراتيجية بوش الامريكية الجديدة في العراق، وتثبيت اسس «حلف المعتدلين» الذي يضم دول مجلس التعاون الخليجي الست الى جانب مصر والاردن.

ومن غير المستبعد ان تكون السيدة رايس التي التقت بالرئيس مبارك اثناء توقفها في العاصمة المصرية، قد اوعزت للرئيس المصري ببلورة المبادرة المصرية الجديدة، وحددت له بعض خطوطها العريضة، خاصة انها زارت مصر بعد اجتماعات مكثفة عقدتها مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس، ورئيس الوزراء الاسرائيلي ايهود اولمرت.

فمن الواضح ان الادارة الامريكية تريد اعادة تحريك ملف الصراع العربي الاسرائيلي مجددا، واستئناف المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي بهدف التوصل الى تسوية سياسية، لان هذه الادارة توصلت الى قناعة راسخة تفيد بان سياستها الخارجية في الشرق الاوسط تتخبط، وتواجه الانهيار الكامل، لانها اهملت هذا الملف، وصمتت عن المجازر الاسرائيلية، واعطت حكومة اولمرت الضوء الاخضر لمواصلة بناء الجدار العنصري الفاصل، وتوسيع المستوطنات حول القدس، وتكثيف توغلاتها واغتيالاتها في الاراضي المحتلة.

السيدة رايس قالت انها ستعود الى المنطقة الشهر المقبل لرئاسة اجتماع ثلاثي يجمعها مع الرئيس الفلسطيني ورئيس الوزراء الاسرائيلي، وهذا ما يفسر كلام الرئيس المصري عن ارسال وفد الى العاصمة الامريكية لعرض المبادرة الجديدة على المسؤولين الامريكيين، والسيدة رايس على وجه التحديد.

التحركات المصرية الامريكية هذه تثير حالة من القلق في اوساط الفلسطينيين الذين تعودوا على اطلاق مثل هذه المبادرات في كل مرة تستعد فيها الولايات المتحدة لشن حرب في المنطقة العربية، فهكذا فعلت قبل حرب تحرير الكويت، وهكذا فعلت ايضا بعد احداث الحادي عشر من ايلول (سبتمبر) واثناء التحضير لغزو العراق واحتلاله.

هناك مؤشرات الى وجود طبخة ما تعدها الولايات المتحدة مع حلفائها في المنطقة، وخاصة مصر والمملكة العربية السعودية والاردن تستخدم القضية الفلسطينية كغطاء لهجوم جديد على ايران، وربما لتصفية المقاومة العراقية في الوقت نفسه.

السؤال الذي يطرح نفسه بقوة هو عن اقدام مصر على تقديم مبادرة خاصة بها، وهناك مبادرة سلام عربية، كانت سعودية في الاساس، وحظيت بدعم من قمة بيروت، وجرى الضغط على حركة المقاومة الاسلامية «حماس» للقبول بها كشرط للاعتراف بها، وكسر الحصار المالي المفروض عليها والشعب الفلسطيني قاطبة؟

لا نعتقد ان الرئيس مبارك سيجيب على هذا السؤال، لان مبادرته الجديدة ستكون قطعا مختلفة عن مبادرة السلام العربية، والا لما اقدم على اعدادها وتبنيها واعطائها اسمه، ونحن في انتظار ان يكشف عن مواضع الاختلاف هذه قبل تحليلها وتقييمها.

المصريون بين خطر قائم بالفعل وخطر الإخوان

محمد عبد الحكم دياب *

■ ما يجري لجماعة الإخوان المسلمين في مصر، يحمل دلالات بالغة الخطورة، ومهما كان الموقف السياسي أو الديني منها، فلا يجب أن يبعد أنظارنا عن المذبحة المتوقعة لها، على ألا يكون الخلاف في الرأي أو الموقف أو منهج التناول حافزا على مماألأة الظلم أو السكوت عن الاستبداد، والظلم الذي طال الجميع لا يستثني أحدا، حتى أنه طال من لا حول لهم ولا طول.. ممن لا يعملون بالسياسة أو أصحاب الرأي، ووصل إلى السلبيين ومن يمشون بجانب الحائط، طالتهم آلة حسني مبارك الجهنمية، وقضت سادية رجال شرطة وأمن على آدميتهم، بعد أن توحشوا وفجروا، فعماد الكبير، الذي انتهك عرضه، والمعرّض للتصفية، فقد صدر ضده حكم بالسجن بتهمة مقاومة السلطات، ولن يتورع مثل هؤلاء، بعد أن وجدوا قاضيا، يصدر حكما يعيده تحت سيطرة زبانية التعذيب والقتلة وهتك الأعراض، ليتخلصوا منه، أثناء قضاء فترة العقوبة، إما بدعوى الانتحار، أو الموت تحت التعذيب لإخفاء معالم الجريمة، فوالد الضابط المتهم من مساعدي وزير الداخلية، ويحمل رتبة اللواء، واحتمال تصفيته، في السجن، احتمال مرجح، إذا ما كان الذي نسب إلى وزير الداخلية صحيحا، في تعليقه على واقعة هتك العرض، لم يدنها واتهم الضابط المتهم بالغفلة، ولومه تركز على تصوير لواقعة بالهاتف المحمول للمتهم، وتوزيعها على زملائه، ليكون عبرة لغيره، فعماد الكبير، وغيره، من الأفراد العاديين، ممن هتك عرضهم أو ماتوا تحت التعذيب، لم يكن بينهم زعيم، ولا منهم من كان مشروعا لزعيم، أو سياسي أو صاحب رأي معارض، يهدد التوريث، ومصيبته أنه يعيش في زمن حسني مبارك. الزمن الذي جعل هتك العرض عنوانا له، ولم يقصر تعذيبه على السياسيين وأصحاب الرأي، فهذا زمن الموت المجاني المنهج. لا استثناء فيه، الموت يلاحق الجميع، وهتك العرض أو الاعتقال المفتوح، وسيلة معتمدة للتعامل. ولهذا يلجأ المواطن لكل صنوف الحيل، لتفادي التعامل مع رجال الأمن والشرطة، بعد أن أصبح ثمن ذلك باهظا، لا تتحمله طاقة كثيرين، وويل لبلد يتحول فيها جهاز الأمن إلى جهاز للترويع.

والحملة على الإخوان المسلمين وصلت ذروتها، في الأسابيع الأخيرة.. لم تقتصر عمليات الاعتقال والملاحقة على القيادات الوسيطة والهامة، إنما امتدت إلى القيادة العليا، باعتقال النائب الثاني للمرشد العام، مع عدد آخر من القيادات البارزة، في إشارة واضحة، لا تخطئها العين، إلى أن الاعتقال سيطال قريبا النائب الأول، وصولا إلى المرشد نفسه، ويبدو أن حسني مبارك قرر أن يقود بنفسه معركة أخيرة مع الجماعة، وكانت تصريحاته لصحيفة «الأسبوع» المصرية، في عددها قبل الأخير، عن خطر الإخوان المسلمين. كانت إعلانا بدخول المعركة مرحلتها النهائية. وهذا يمكن استنتاجه من منطوق التصريحات ومضمونها، فهو يدعي بأن «تيار جماعة الإخوان المحظورة خطر على أمن مصر لأنه يتبنى نهجا دينيا. ولو افترضنا أن هناك صعودا لهذا التيار فسوف تتكرر في مصر تجارب أخرى ليست بعيدة، لنظم تمثل الإسلام السياسي، وما تواجهه من محاولات فرض العزلة عليها وعلى شعوبها» ويضيف «في حالة صعود تيار الإخوان فإن كثيرين سيأخذون أموالهم ويهربون من البلاد وستتوقف الاستثمارات وتتزايد البطالة وتعزل مصر نهائيا عن العالم» وهذه تصريحات تثير الشفقة أكثر من أن تستوجب التعليق.

ومصدر الشفقة هو في أنها محاولة خادعة للتغطية على مصدر الخطر الحقيقي، وهو في وجود نظام حسني مبارك واستمراره، وفي ذلك النهج القاصر في التعامل مع القوى السياسية، ومنها الإخوان المسلمون، بعد ما ارتضت هذه القوى أن يكون الدستور أساس العلاقة التي تحكمها ببعضها وبنظام الحكم، وكان ذلك انعكاسا لتطورات طرأت على موقف هذه القوى، لا يعيها رأس النظام ولا يفهمها، وكلها تستشعر وزن الإخوان وتأثيرهم، سواء وافقت على خط الجماعة، أو اعترضت عليه، أو رفضته، جزئيا أو كليا، وهي تطورات ارتبطت بنمو ثقافة التصالح، والإقرار بالتنوع والتعدد والقبول بالآخر، ولم يعد الإخوان المسلمون استثناء، أو خارج سياق هذه التطورات، إلا من جانب الحزب الحاكم، وطرف حزب التجمع، وما عداهما يقر بحق الإخوان المسلمين في حزب خاص بهم، له برنامج سياسي واضح، يقر بمدنية الدولة، ويلتزم بثوابتها الوطنية والقومية والدينية. وتوظف حملة حسني مبارك العداء للإخوان لسد الطريق، على التيارات والقوى ذات الحضور في الشارع المصري. ومنها قوى وتيارات إسلامية وعروبية، وكان ذلك واضحا في رفض لجنة الأحزاب، مؤخرا، التصريح لإثني عشر حزبا.. فقد كان من بينها «حزب الوسط» الإسلامي، وحزب الكرامة القومي العربي، واللجنة في رفضها تعلن التزامها السافر بحق الرفض (الفيتو) الصهيو غربي تجاه هذه التيارات، باعتبارها تناصر حركات المقاومة والاستقلال، في فلسطين والعراق ولبنان، وباقي بلدان العالم، وتعمل على تعطيل وإفشال المشروع الصهيو غربي. وهنا يمكننا أن نستثني من هذا التصنيف الجماعات الطائفية، أو المتعاونة مع النظم العميلة والموالية للسياسة الصهيوغربية، مثل حزب الدعوة الإسلامي، والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية، الإخوان المسلمون، في العراق، يساندهم إسلاميون رسميون، يبررون الغزو، ويقرون بشرعية الاحتلال، مثل شيخ الأزهر، ومفتي الديار المصرية. وهم يمثلون الرديف الديني لسياسات إعادة احتلال المنطقة العربية، ورسم خرائطها، من جديد، لتصبح أوزان دولها بأحجام طوائفها وقبائلها ومذاهبها وأعراقها، من أجل ظهور كيانات أصغر حجما من الكيان الصهيوني، المرتب له أن يتولى زمام إدارة المنطقة، إذا ما نجح هذا المخطط.

وهذا يكشف لنا طبيعة عملية «توفيق الأوضاع» الجارية، ودعوة حسني مبارك لتعديلات دستورية، على القاعدة الساداتية «كله بالقانون». يفرم ويبطش ويسجن ويقتل ويصادر ويلاحق ويتلصص ويراقب ويهتك الأعراض «بالقانون»، والهدف الحقيقي من التعديلات الدستورية، هو تحويلها من قوانين عامة إلى تشريعات شخصية، إذا جاز التعبير، كل تعديل يلبي مطلبا خاصا بكل فرد من أفراد عائلة حسني مبارك، ومن المتوقع، إذا ما مرت هذه التعديلات، ومن المرجح أن تمر، بتأثير عمليات التدليس الواسعة، والإرهاب النفسي والمادي الممارس على المواطنين، وهذا عبر عنه صفوت الشريف، الأمين العام للحزب الحاكم، في وصف المعارضة بقوله: «إن من يعارض هذه التعديلات، حيث استخدم فيها الرئيس مبارك حقه وفقا للدستور يكون لديه فكر انقلابي على الشرعية»، ونسي أن حسني مبارك هو نفسه الذي انقلب على الشرعية، بقرارات شخصية منحت عائلته، ومن يعمل في خدمتها، من أعضاء منظومة الاستبداد والفساد والتبعية، التي تحرك نظامه، منحها حقوقا، باعت بموجبها القطاع العام، وركزت الثروة في يد عائلته، ومكنت مواليها من الاحتكار، وابنها الأصغر من وراثة الحكم، وألغت قاعدة الانتخاب، في شغل المناصب السياسية. ألا يمثل هذا انقلابا على الشرعية. والنتيجة أن كل هذا جعل من نظام حسني مبارك نظاما غير شرعي. وهو ما أراد أن يؤكده للمراقبين والمهتمين بتأييد الحزب الحاكم، وأجهزة الإعلام الرسمية لإلغاء النص الدستوري على حق القضاء في الإشراف على الانتخابات، كمقدمة لذبحة عامة، موجهة إلى كل القوى والجماعات السياسية، الوطنية والقومية والإسلامية، في محاولة لوقف الحراك السياسي والوطني، الذي تصاعد، خلال العامين المنصرمين.

ومصدر الإشفاق الآخر، هو أن الخطر الحقيقي على مصر، تفاقم بعد أن أصبح نظام مبارك رأس الحربة الموجهة من طرف تحالف الاستبداد والفساد والتبعية إلى صدر الشعب والدولة، وبعد أن تمكن من «صهينة» القرار السياسي والاقتصادي بالكامل، وربط مصيره واستمراره في الحكم بتل أبيب، ووظف علاقته بها للضغط على الإدارة الأمريكية للقبول به وبابنه من بعده. وفي اللحظة التي أثنى فيها حسني مبارك على أولمرت، كانت قوات هذا الأولمرت تصب حمم نارها على رؤوس الفلسطينيين في رام الله، أثناء استقباله بشرم الشيخ، واصفا إياه بالرجل الطيب، حسب ما نشرت صحيفة «يديعوت أحرونوت»، واسعة الانتشار. وبعد ذلك يتحدث عن خطر الإخوان المسلمين، وحتى لو كانوا خطرا فإنه خطر مرجح، أما خطر حسني مبارك قائم بالفعل، وحتى لو صحت تصريحات الإخوان حول التمييز في التعامل مع المسيحيين، ومضاعفة الضرائب عليهم، إذا ما وصلت الجماعة إلى الحكم، فموقفهم هذا غير دستوري وغير سياسي، وينم عن عدم دراية بشؤون الاجتماع والسياسة والحكم، ويتناقض مع رغبتهم في إقامة حزب سياسي، يلتزم بالدستور، ويعترف بمدنية الدولة، ويقر بالمواطنة. ومثل هذا القول، المتناقض، يجعل الحديث عن المسيحيين، بهذه الطريقة، نوعا من اللغو، أو ضربا من الجنون، ينسف الجهود الساعية إلى دعم حقهم المشروع في إقامة هذا الحزب، وفصله عن الجماعة الدينية، حيث يصبح لكل مجاله.

جرائم نظام حسني مبارك تجاوزت الحدود، أما جرائم الإخوان المسلمين، في مصر، توقفت منذ 1965، ومن وقتها لم يعرف عنهم أنهم مارسوا عنفا، فضلا عن أن «الحضانة السعودية الأمريكية»، التي أمدتهم بالحياة والطاقة، لفترة طويلة من الزمن، غير متاحة، بنفس المستوى، في الوقت الراهن، ويتصور حسني مبارك أن غياب هذه الحضانة يجعله يسرع بإغلاق الباب، دستوريا، أمام الإخوان المسلمين، وبمنع المستقلين من الترشيح للانتخابات، لكي لا ينفذوا من خلال المستقلين، مرة أخرى، إلى المجلس النيابي، كما حدث في الانتخابات الأخيرة، أما الخطوة التي اتخذها الإخوان، سواء كانت بقصد أو غير قصد، فمعنى الإعلان عن قيام حزب سياسي، من جانبهم، بمجرد الإخطار به، دون المرور بلجنة الأحزاب، التابعة للحزب الوطني، وهو موقف صحيح دستوريا وقانونيا، ومعنى ذلك يتخذون الطريق الذي سبقتهم إليه قوى التغيير الجديدة، التي انتزعت حقها في الإضراب والاحتجاج والتظاهر والعصيان، بالخروج إلى الشارع، وخطوة الإخوان المسلمين تسير في هذا الاتجاه، وإذا ما اكتملت، فإنهم يفتحون الطريق أمام الأحزاب، الواقفة على أبواب لجنة الأحزاب، انتظارا لقرارها، لتحذو حذوهم، وسوف تكون هذه المحاولة، إذا ما نجحت، فتحا أمام الحراك السياسي والوطني، الذي يشعر البعض أنه في حالة كمون واسترخاء.

* كاتب من مصر يقيم في لندن

المقاومة الفرنسية ضد النازية كانت 5 بالمئة من السكان

هيفاء زنكنة *

■ غريب كيف يتشابه سلوك العملاء في كل عصر وزمان. كيف يتضامنون. يقفون، مهما اختلفوا فيما بينهم، جبهة واحدة وراء سيدهم. يصفقون لسياسة السيد ضد شعبهم. يرددون كلماته مثل نص مقدس لايجوز مسه. أفعال السيد هي الصحيحة والشعب على خطأ لانه، كما يقولون، شعب لايعرف معنى وممارسة (الديمقراطية).

لنأخذ ما يحدث في العراق. لنفكك مسار المحتل وتابعه العميل. لنتفحص كل الضجة والجعجعة عن الطائفية والعرقية، عن السنة والشيعة، عن العرب والاكراد والتركمان وغيرهم من الاقليات. سنرى، تاريخا وحاضرا، بانه وعلى مستوى الشعب، ليست هناك جذور تفرقة دينية او طائفية أو عرقية مهما تحدث عنها عبيد الاحتلال وسادتهم وطبلوا وزمروا لها.. سنرى بان ما يسمى بالطائفية والعرقية والاقتتال الطائفي، ماهي الا بذور صنعها المحتل في مختبراته، كما تم تصنيع افكاره الدعائية والاعلامية عن اسلحة الدمار الشامل وضرورة انقاذ العالم والعراقيين من (الارهاب) بغزو العراق.

خطاب الاحتلال تمت تنميته في حلقاته الدراسية ومؤتمراته التي عقدها قبل الاحتلال مع عراقيين اما كأفراد او كأحزاب، حيث عمل المحتل على انتقاء العملاء وتسجيلهم في دورات اعداد مكثفة خاصة ثم عمل على تأهيلهم ليتخرجوا برتبة (عميل)، عند اعلان الغزو العسكري، دخل العميل في ظل المحتل ليقوم بتنفيذ المطلوب منه، صار بوقا لسيده، صار درعا لحماية المحتل من المواطن الغاضب على احتلال بلده وتخريبه ونهبه وقتل شعبه. وعندما لم يستطع المحتل حكم العراقي، كما توهم، قام العميل بنثر بذور التفرقة الطائفية والعرقية ليحقق للمحتل نجاحا على اراضينا لكي يفرق ابناء الشعب الواحد، املا في السيطرة عليهم.

ما لم يذكره العميل هو انه ولكي تنجح خطته عليه اولا ان يقسم كل غرفة نوم عراقية تجمع ما بين كل رجل وزوجته الى قسمين، لان كل زوج في العراق تقريبا مكون من عرقين مختلفين او مذهبين او دينين مختلفين. عليه ثانيا القضاء على العائلة العراقية وقتل الابناء لانهم يحملون التركيبة المختلطة للشعب العراقي. عليه ثالثا وبالضرورة ان يتخلص من الشعب العراقي بكامله. هذه مسألة جوهرية يجب ان يتذكرها عملاء الاحتلال وسادتهم كلما زرعوا قنبلة او فجروا سيارة مفخخة تستهدف الابرياء وكلما هاجموا مدرسة او كلية او قتلوا اكاديميا اوعالما. كلما قتلوا امرأة وهي في طريقها الى المستشفى للولادة، لانهم يخشون الحياة. ان اغتيال قوات الاحتلال للمرأة العراقية وبمباركة عملائها هو قتل للحياة لانهم يخشون ولادة طفل من رحم امرأة تعرف وتعتز بعراقيتها. ولا يفيد العملاء القول بان المقاومة هي أقلية من الشعب. عليهم ان يتذكروا ان نسبة المواطنين الفرنسيين الذين حاربوا الاحتلال النازي ونجحوا في تحرير الاراضي الفرنسية كلها من قوات الاحتلال والغستابو وحكومة فيشي العميلة لم تشكل غير نسبة خمسة بالمئة من السكان واذا ما اردنا حساب حتى من قرأ يوما منشورا سريا واعتبره فعلا من افعال المقاومة السلمية فان النسبة لن تزيد عن العشرة بالمئة.

أكرر هنا: غريب كيف يتشابه جوهر العملاء جميعا في العراق، على الرغم من اختلاف الاقنعة الطائفية والعرقية والعلمانية والليبرالية والشيوعية المناهضة للرأسمالية الامريكية!

ولأثبت بان الاقنعة متعددة ووجه العملاء واحد وخطابهم المكرر لخطاب السيد واحد. سأسمح لنفسي بتصنيف العملاء حسب تصنيفاتهم ذاتها على الرغم من مقتي الشديد لها.

فلنبدأ بما قاله أياد علاوي، العلماني ابن المخابرات الامريكية البار، بتاريخ 2004/9/23 امام الكونغرس الامريكي، الذي صفق له طويلا.

قال : (جئت الى هنا لاشكركم وأعدكم ان تضحياتكم لن تذهب سدى). وفي مؤتمر صحافي خاطب فيه بوش الشعب الامريكي الناقم على الحرب، قال بوش : أصغوا لعلاوي. فنطق علاوي مساندا سيده، قائلا (وانه من المهم جدا لشعوب العالم أن تعرف حقيقة أننا نحقق انتصارا. نحقق تقدما في العراق. أننا نهزم الإرهابيين). وكانت دعوته لزيارة واشنطن ضرورية للكذب لصالح السيد بوش في حملته الانتخابية.

وناشد جلال الطالباني (الكردي القومي السني) يوم 9 تشرين الاول (اكتوبر) 2005 الادارة الامريكية عدم التسرع بسحب قواتها من العراق، وقال الطالباني في كلمة القاها بفندق في واشنطن: (للذين يدعون الى انسحاب القوات الامريكية فورا نقول اننا نقدر التضحيات التي بذلتها الولايات المتحدة... ويمكن ان يؤدي انسحاب القوات الأمريكية ومتعددة الجنسيات في المستقبل القريب الى انتصار الارهابيين في العراق وان يشكل تهديدات خطيرة للمنطقة).

أما الجعفري (شيعي، رئيس حزب الدعوة الاسلامي ورئيس وزراء مؤقت سابق) فانه ناشد قوات الاحتلال بتاريخ 28 تموز (يوليو) 2005 بألا تفاجئه بانسحابها. وكان جوابه ردا على سؤال لاحد الصحافيين حول ازدياد عمليات القتل الخطأ في الشارع العراقي من قبل الجنود الامريكيين، قمة الاهانة واللامبالاة والاستهانة بحياة المواطن العراقي بل وقبول صريح ومباشر بقتل المواطن مادامت القوات ستقوم بالتحقيق بجرائمها بنفسها والاعتذار ودفع التعويض، اذ قال (سبق ان جرى حديث بيني وبين الجنرال كايسي حول هذه النقطة، وهو القتل الخطأ للمواطنين العراقيين. وطلبت ان يكون هناك تحقيق في الموضوع واعتذار لذوي الضحية وحتى مسألة التعويض).

ومثل الطالباني من قبله، كتب الجعفري مقالة نشرت في واشنطن يوم 20 آذار (مارس) 2006، حذر فيها من انسحاب قوات الاحتلال: وقال مستخدما نفس مفردات سيده بوش: (ستكون المهمة الأولى لحكومتي هي إنهاء الإرهاب الذي انتشر في بلدي وشوه سمعة الإسلام. ومع نجاحنا في تحقيق تقدم وتطوير لقوى الأمن، إلا أن الحرب ضد الإرهاب لا يمكن الانتصار فيها بالأساليب العسكرية فقط، فمن اللازم أن يعمل كل العراقيين معا لبناء عراق ديمقراطي وحر).

وتلاه نوري المالكي (شيعي، نائب رئيس حزب الدعوة الاسلامي ورئيس الوزراء حاليا) زائرا لواشنطن يوم 27 تموز (يوليو) 2006 ليغني لسيده: (إن الطريق محفوف بالمخاطر، وما زال المستقبل غير مضمون. ولكن الكثيرين حول العالم... لم يقدروا تصميم الشعب العراقي حق قدره وظنوا بأننا لن نصل مطلقاً إلى هذه المرحلة. وقلة هم الذين وثقوا بنا. ولكن أنتم، أبناء الشعب الامريكي، وثقتم بنا، ونحن ممتنون لهذا).

واعرب عبد العزيزالحكيم (شيعي، رئيس المجلس الاعلى للثورة الاسلامية في العراق والقائد الروحي لميليشيا بدر) في واشنطن يوم 6 كانون الاول (ديسمبر) 2006، عن معارضته لانسحاب قوات الاحتلال.

ولكي لايقال بان السيد متحيز لعميل دون غيره، تمت دعوة طارق الهاشمي (سني، رئيس الحزب الاسلامي ونائب رئيس الوزراء) الى واشنطن حيث قام احدهم في الادارة الامريكية بكتابة مقالة له نشرتها صحيفة الواشنطن بوست يوم 10 كانون الثاني (يناير) 2007 حذر فيها بقوة من خروج قوات الاحتلال من العراق. ويدل مستوى المقالة الضحل على بضعة افتراضات. فاما ان الهاشمي رجل أمي لايعرف تاريخ بلاده او انه ولرغبته العمياء في التمسح بالسيد الامريكي نسي بان للعراق تاريخا تليدا وان العراق هو مهد الحضارات وان الشعب العراقي لم يولد يوم امس، كما الشعب الامريكي، أو انه اراد ان يحرز تفوقا على اقرانه من العملاء لارضاء السيد وكسب سباق الحاصصة الطائفية فلم يجد سبيلا غير اهانة شعبه والتقليل من اهمية تاريخ امته أو انه ضحية غسل دماغ جعلته يصدق مثل بقية العملاء بانه يساهم في بناء انسان جديد في ظل الاحتلال! يقول الهاشمي : (ميلاد أمة جديدة ليس سهلا، ولكن كما كان شعبكم الامريكي منارة للديمقراطية، نأمل أن نرى العراق كذلك في يوم من الأيام). وبدلا من الاشارة الى العوامل المشتركة بين افراد الشعب العراقي مثل التاريخ واللغة والدين والثقافة وكل مكونات هوية الشعب الصلبة استشهد الهاشمي بمشاركة العراق في ألعاب آسيا بقطر وما أحدثته من توحيد لجميع أطياف الشعب العراقي!

نرى من المقتطفات أعلاه بانه ليس هناك اختلاف حقيقي بين العملاء. انهم يؤدون ادوارا في مسرحية تقتضي ارتداء اقنعة مزركشة بالطائفية والعرقية. انهم متفقون ليس على ابقاء قوات الاحتلال وتمديد بقائها فحسب بل والمطالبة بزيادة اعدادها. انهم أيضا متفقون على دعم سياسة الاحتلال بشكل قوي حيث يتسابقون لزيارة واشنطن حالما يدعوهم السيد. انهم ابدوا تأييدهم بشكل خطب رنانة امام الكونغرس لدعم سياسة الحزب الجمهوري في اوقات الشدة اي قبل اي انتخابات.

بمعنى أعمق : انهم يقفون جميعا في صف واحد مع سياسة المحتل ضد الشعب العراقي. انهم، اذن، يتحملون مسؤولية الانتهاكات والجرائم والمذابح التي يعيشها المواطن العراقي منذ الغزو وحتى الان. انهم من ساهم في قتل ما يزيد على نصف مليون مواطن عدا الجرحى والمعطوبين وخراب وتدمير المدن ومؤسسات الدولة والى اكبر موجة نزوح في الشرق الاوسط منذ انشاء اسرائيل عام 1948.

ان استخدام العباءة والعمامة الطائفية والعرقية لن يعيد لشهدائنا الحياة وللمهاجرين بيوتهم وحياتهم ولن يغفر للعميل جرائمه وان كان عبدا. ولن يبرر له الأدعاء بأنه لم يكن لديه خيار آخر. فأبسط الخيارات هو الاستقالة وترك البلاد لأهلها.

* كاتبة من العراق

الاستراتيجية الأمريكية الجديدة: بوش قرر الحرب ورايس تهيئ لها

حكم البابا

■ أخطر من الاستراتيجية الجديدة التي أعلنها الرئيس بوش للسياسة الأمريكية في العراق، اللغة التهكمية التي استخدمها عدد من المحللين السياسيين لنعيها وإعلان فشلها المسبق، معتمدين على تجربة السنوات الثلاث الماضية المرّة لقوات الاحتلال الأمريكي منذ غزو العراق وحتى اليوم، مركزين على أن عشرين ألف جندي أمريكي جدد يتم ارسالهم إلى العراق سيزيد من عدد الرهائن الأمريكيين في العراق فقط، وهو أمر صحيح مئة في المئة لو بقي بمعزل عن تهديدات وجهت لايران وسورية بملاحقة فرق المقاومة العراقية حتى في داخل أراضيهما، وهي تهديدات قديمة ومستمرة وأقل إثارة للخوف حتى من الألعاب النارية والقنابل الصوتية، لولا ثلاثة أمور رافقتها، أولها جولة وزيرة الخارجية الأمريكية رايس الغامضة على عدد من دول المنطقة، وعملها على تشكيل تحالف يمنح أي عمل عسكري ضد ايران أو سورية غطاء عربياً، مقابل وعود لحلحلة الصراع العربي الاسرائيلي، كما فعلت الولايات المتحدة مرتين سابقاً حين قدمت وعد مؤتمر مدريد للسلام كثمن للتحالف العربي مع حربها ضد العراق عقب احتلال الكويت، وحين قدمت وعد قيام الدولة الفلسطينية في عام 2006 كثمن للصمت العربي على احتلالها للعراق، وثانيها وصول حاملة طائرات جديدة إلى الخليج العربي وبهدف معلن وصريح بأن وجودها في الخليج موجه للضغط على ايران وسورية، وثالثها أن إدارة الرئيس بوش في مأزق حقيقي في العراق، ولكن أي تراجع لها يعني ليس خسارة حربها على العراق فقط، بل سيشكل خسارة لها في كل المنطقة العربية.

بدون رؤية مشهد المنطقة العربية والتحركات الأمريكية الحالية فيها ببانورامياتها الكاملة، ستبدو استراتيجية بوش الجديدة لعبة أطفال، ومناسبة فعلاً للغة التهكم التي استخدمها المحللون السياسيون في الحديث عنها، لكن أي قراءة غير عاطفية للحركة الأمريكية في الشرق الأوسط، تأخذ في الاعتبار رفض اسرائيل المطلق لتحول إيران إلى دولة نووية، والدعم الدولي السياسي والاقتصادي اللامحدود لحكومة لبنان العرجاء لمنعها من الانهيار، والانزياحات المذهبية الحادة التي شهدتها المنطقة بعد إعدام الرئيس العراقي السابق صدام حسين، يعني أن الولايات المتحدة الأمريكية مقدمة على مواجهة قد تكون فاصلة مع ايران وسورية، أو مع أي منهما على حدة، قد تكون حركة وزيرة خارجيتها رايس في المنطقة قمة جبل الجليد الظاهر منها، ولن يمنع مثل هذه المواجهة ما يركن إليه بعض العرب من وجود أغلبية ديمقراطية في مجلسي النواب والشيوخ الأمريكيين تعارض سياسات الرئيس بوش، الذي لن يخسر أكثر مما خسره داخلياً وخارجياً حتى اليوم بسبب احتلاله للعراق، في حال شنه حروباً جديدة في المنطقة.

صورة التحرك الأمريكي في المنطقة التي تجمع تهيئة الأجواء إلى تشكيل التحالفات إلى استعراضات الترسانة العسكرية إلى إطلاق وعود بحلول لمشكلات الشرق الأوسط المزمنة، هي صورة مكررة لأجواء ما قبل الحربين الأمريكيتين اللتين شنتا على العراق منذ احتلاله للكويت وحتى احتلالها لأراضيه، ولدى الولايات المتحدة فائض من الذرائع اليوم لشن أي حرب أو تنفيذ أي ضربات عسكرية جوية فإن تراجعت ايران في الموضوع النووي، فإن ذريعة التدخل في العراق أو في لبنان، أو مسائل انتهاكات حقوق الانسان جاهزة لتبرير أي عدوان عسكري قد تقدم عليه الولايات المتحدة.

الرئيس بوش اليوم أكثر خطراً وجنوناً من أي وقت سابق، وجزء من مواجهته يعتمد على إدارة الصراع معه بحذر شديد، وعلى سحب كل الذرائع التي قد يستخدمها لتبرير مغامراته العسكرية، وإذا كانت ايران قد فهمت ذلك فتحركت سريعاً وأرسلت كبير مفاوضيها في الملف النووي علي لاريجاني إلى السعودية طلباً لتخفيف حدة التوتر مع واشنطن، ودعت عدداً من مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية لزيارة بعض منشآتها النووية، فإن جزءاً من مواجهة سورية للاستراتيجية الأمريكية الجديدة يعتمد على سحب أي ذريعة قد تستخدم ضدها، ومن بينها ملف حقوق الانسان، الذي سبق للرئيس بوش أن تاجر به واستخدمه للضغط عليها، في حين أن السلطة السورية تستطيع اليوم أن تحوله من نقطة ضعف إلى عامل قوة لها، عبر المباشرة بإصلاحات جدية في كل مجالات الحياة وخاصة السياسية منها وإعادة الاعتبار للرأي الآخر ـ تشمل إطلاق سراح معتقلي الرأي ـ الذي سبق أن طالب به الرئيس السوري بشار الأسد في خطاب القسم عند توليه السلطة ، خاصة وأن سورية مقدمة على استحقاقين نيابي في نيسان (ابريل)، ورئاسي في تموز (يوليو) القادمين، يمكنهما أن يكونا مناسبتين لعفو رئاسي عن معتقلي الرأي يمنح سورية قوة داخلية حقيقية في وضع خارجي، دولي وإقليمي عاصف، وخاصة أيضاً وأن هؤلاء المعتقلين ينتمون فكرياً وتاريخياً إلى المشروع القومي العربي المعادي للسياسات الأمريكية العدوانية.

القدس العربي
يومية سياسية مستقلة
تطبع في لندن ونيويورك وفرانكفورت وتوزع في جميع انحاء العالم
الاشتراكات:
الاشتراك السنوي 450 جنيها استرلينيا في عموم بريطانيا و 750 دولارا امريكيا للوطن العربي وخارج بريطانيا بما في ذلك اجور البريد.

الناشر:
مؤسسة القدس العربي للنشر والاعلان

رئيس التحرير:
عبد الباري عطوان

المقر الرئيسي (لندن): 164/166 كنج ستريت، همرسميث، لندن دبليو 6 او كيو يو
هاتف: 8008 741 ـ 0208 (6 خطوط) ـ
فاكس: 8902 741 ـ 0208 أو 7637 748 ـ 0208
مكتب القاهرة: 43 أ شارع قصر النيل ـ الدور الاول ـ شقة رقم (2). هاتف/فاكس: 3901523(202)
مكتب المغرب: 80 شارع فال ولد عمير شقة 7 الطابق الرابع ـ الرباط. هاتف/ فاكس: 723152(37 212)
مكتب عمان: شارع الصحافة مجمع البداد التجاري الطابق الرابع.
هاتف/فاكس: 5066089 (9626)
مكتب باريس: هاتف ـ فاكس: 57364 420 (331)

Al-Quds Al-Arabi
daily Independent News Paper
Published In London, New York and Frankfurt by Al Quds Al- Arabi Publishing LTD
Circulated in Europe, Middle East, North Africa and North America.
Editor In Chief
ABDEL BARRI ATWAN

Head Office (London): 164-166 King Street, Hammersmith, London W6 0QU England
Tel: 0208-741 8008 (6 Lines) Fax: 0208-741 8902 / 748 7637
email: alquds@alquds.co.uk * Internet: www.alquds.co.uk
Cairo Office: 43 a Kasser Al Neel St, First Floor, Flat No (2).
Tel/Fax: (202) 3901523
Morocco Office: 80 Fal Ould Omeir Str. Flat No.7 - Rabat - Morocco
Tel/Fax: (212 37) 723152
Amman Office: Al Sahafa St. Badad Business Complex.
Tel/Fax: (9626) 5066089
Paris Office: Tel / Fax: (331) 420 57364